

رحلة البحث عن المثقف

أ. بركة الهواري

جامعة وهران

مقدمة عامة:

1) في إشكالية مفهوم النخبة.

2) مهام المثقف و قضاياها.

3) في البحث عن المثقف الجزائري.

خلاصة عامة.

مقدمة عامة:

يندرج هذا العمل في سياق الإشكالية المطروحة في مشروع العمل الذي يتناول مسألة النخبة الجزائرية وإنتاجها لشتى أنواع الخطابات. و منها الخطاب البالي. لكن وقبل محاولة الربط بين مفهوم النخبة من جهة، والخطاب السياسي الذي تنتجه من جهة ثانية، جدير بنا أن نتعرف على طبيعة هذه النخبة أولا، وكيف يمكن تحديدها؟

وما هي المهام التي يجب أن تقوم بها؟ وبالتالي محاولة معرفة العلاقة بين مفهوم النخبة والوقائع الاجتماعي، وهل النخبة (المثقف) كفئة اجتماعية مميزة موجودة أصلا؟ و بناء عليه، فلقد جاءت هذه المحاولة والموسومة ب: " رحلة البحث عن المثقف" كإجابة عن هذه الأسئلة الأساسية أولا، قبل التقدم إلى مسألة تحديد طبيعة الخطاب السياسي عند المثقف الجزائري، والوقوف عند إشكالية حدود المعرفي والإيديولوجي في مضمون هذا الخطاب الذي هو محور المشروع كله

1) في إشكالية مفهوم المثقف:

أ- لم يكن من السهل علينا ضبط وتحديد مفهوم النخبة (النخب)، ذلك لأن المفهوم عرف مجموعة من المعاني والدلالات من خلال مساره وتطوره. فلقد استعمل أول مرة في القرن 17 "....." لوصف سلع ذات توفيق معين و امتد استعمالها في ما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء".

إن مفهوم النخبة وهو يشير إلى دلالة الفئة الاجتماعية المتفوقة، ليجد تبلور هذا المعنى، وابتداء من سنة 1930 في كتابات وتنظيرات " فيلريد وباريتو" عندما حدد معناه قائلا: "نفرض أن كل فرد، في كل فرع من فروع النشاط الإنساني، أعطى "دليلا" يشكل مقياسا لقدرته، بطريقة متشابهة لاستعمال الدرجات في المدارس، في الإمتحانات المتعلقة بالمواد الدراسية المختلفة، فيعطي أفضل نوع من المحامين مثلا، درجة 10 بينما يعطي نوع آخر، وهو ذاك الذي لم يستطع أن نجد له زبونا، درجة 1 الصفر لمن هو بالفعل غبي أو أبله. ويعطي الرجل الذي استطاع أن يجمع الملايين - بطريقة شريفة أو غير شريفة- درجة 10 بينما يحصل ذاك الذي جمع الآلاف درجة 6، والذي استطاع بجهد أن يبقى خارج المآوي المخصصة لإعاقاة الفقراء ينال درجة 1، وتبقى درجة الصفر لهؤلاء الذين ينتهون إلى هذه المآوي، وهكذا دواليك في كل مجالات النشاط الإنساني.فلتقم الآن "طبقة" من هؤلاء الذي ينالون على الدرجات كل في مجال نشاطه، ولنطلق على هذه الطبقة اسم النخبة".

إن باريتو و من خلال هذا النص يجعلنا نفهم أن النخبة يتضمن و ينطوي على مفهوم التفوق الموجود طبيعيا بين الناس، على اعتبار أنهم يخضعون جميعا إلى الفروقات الفردية الطبيعية و السيكولوجية... من جهة، و من جهة ثانية فإنه يرتبط مفهوم النخبة بالبعد الاجتماعي عندما يغيرها و يطلق عليها اسم الطبقة.

إن خطاب باريتو و هو يحلل بهذا المعنى مفهوم النخبة، فإنه لم يكن بعيدا عن التموقع الأيدلوجي في لعبة الصراع ضد التصور الماركسي المناقض لهذا الفهم، و الذي يركز على مفهوم الجماهير و الطبقة العاملة كأداة في عملية التغيير الاجتماعي و التاريخي للمجمعات البشرية.

و لكي نؤكد ما جاء على لسان ج. "بوزينو" و هو يتحدث عن "باريتو" مايلي:
"إن اللامساواة في المجتمع تعود إلى غعل الطبيعة (...). و إن هناك خصائص و مميزات توجد عند البعض، و لا توجد عند الآخرين(...). فالمجتمعات ليست متجانسة، فهي منقسمة إلى جماعات و إلى طبقات...".
و في نفس المعنى يضيف قائلا:

" إن اللامساواة بين الناس تحددها كفاءات و قدرات نفسية فردية (...). طبيعية ووراثية".
و في نفس الأفق النظري و الايديولوجي فإن (غيتانوموسكا) قد سار تحليله و تصوره لمفهوم النخبة في سياق (باريتو). فبين النخبة و الجماهير هناك تميزا نظريا من حيث المفهوم، و من حيث الوظيفة باعتبارها معيارا يمكن أن تحدد به النخبة/الجماهير.
إن (موسكا) و هو يتحدث عن النخبة فإنه لا يتردد في استعمال مفهوم الطبقة، فبالنسبة له فإن المجتمع يتكون من طبقتين أساسيتين هما : الطبقة الحاكمة و هي النخبة، و الطبقة المحكومة، و هي الجماهير.
و دون تردد أيضا فإنه يربط مفهوم النخبة بمفهومي و دلالي "التفوق" و " التميز".
يقول في هذا المعنى مايلي:

" إن السلطة السياسية تمارس من طرف أقلية (نخبة) داخل مجتمع معين يمكن أن نسميها طبقة سياسية أو طبقة حاكمة أو طبقة مهيمنة (...). ففي كل المجتمعات (...) هناك طبقتين واحدة تحكم و الأخرى محكومة الأولى أقل عددا و لكنها تجمع كل الوظائف السياسية تحتكر السلطة و تتمتع بامتيازات. أما الثانية فهي أكثرية سيرة و منظمة من قبل الأولى بهذا الشكل أو ذاك بطبيعة شرعية...".

و بناء عليه فإننا يمكن أن نقول أن كلا من (باريتو) و (موسكا) قد فهما أن النخبة كمفهوم يقابل الجماهير و بشكل يناقض الآخر منوطة بالحكم و السلطة كطبقة متفوقة و ممتازة، و الجماهير " قدرها " الطبيعي أن تكون خاضعة و بالتالي محكومة.
يقول بونومور على لسان "كولابنسا":

و يقول أيضا:
" و جهة النظر الأساسية لأصحاب النظريات النخبوية ليست فقط أن كل معروف يقسم إلى طبقتين-أقلية حاكمة و أكثرية محكومة- بل إن كل المجتمعات يجب أن تنقسم على هذا الشكل".

و قبل الانتقال إلى فكرة أخرى تتعلق بما نحن بصدد تحليله في هذه النقطة جدير بنا أن نقدم الملاحظة التالية:
إن التحليل السوسيوي -سياسي المشيع بالتصور الإيديولوجي لنخب الطبقة البرجوازية في أوروبا، و في تلك الفترة التاريخية، هو الذي دفع و جعل باريتو و موسكا يتوجهان هذا التوجه باعتبارهما كما أسلفنا القول منظرين يعتقدان أن المجتمع لا يمكن أن يتصور إلا من خلال طبقة، نخبة حاكمة متفوقة، و طبقة، جماهير محدودة محكومة.

إن هذا التصور و بالتالي هذا التحليل انه يربط ارتباطا وثيقا بالمجتمعات الرأسمالية الغربية الأوروبية و الأمريكية. لكن نفس الفهم و نفس المعنى يجعلنا أمام إشكالية معرفية و علمية و منهجية من شأنها أن تضعنا في مواجهة تنظير سوسيولوجي و خلفية فلسفية، و

بالتالي إيديولوجيا، الانطلاق منهم يدخلنا في عملية يستدعي معها الفهم و التحليل و بالتالي التفكير الخاص بإشكالية النخبة داخل المجتمعات ما قبل رأسمالية أو مجتمعات "عالم ثالثة" أو تقليدية. و عليه:

فإن إشكالية النخب لا تطرح بشكل متماثل في المجتمعات الصناعية و المجتمعات التقليدية.

ب- إن مقارنة مفهوم المثقف (المثقفون كنخبة) في المرجعية الفرنسية جعلنا نقف على تصور مغاير لمفهوم النخبة كما بينا ذلك سابقا. فالمثقفون هنا، هم تلك الفئة الاجتماعية أو النخبة التي استطاعت أن تحدد لنفسها مهامها ترتبط بالمجتمع و قضاياها الأساسية و المصرية. الأمر الذي خلق منها صفة مؤثرة و فاعلية في السلطة و النظام القائم من جهة، و المجتمع من جهة ثانية. و لتوضيح الفكرة أكثر نعود إلى (دريفورس) الشهيرة.

" في سنة 1894 حكم في باريس على ضابط فرنسي من أصل يهودي، اسمه ألفريد دريفوس، بالنفي إلى غويانا بتهمة التجسس لصالح ألمانيا. و كانت هذه التهمة موضوع شك من طرف عائلته و أصدقائه الذين استطاعوا أن يثبتوا بعد عامين زيف الوثائق التي أدين بسببها، فاتهموا إلى الرأي العام الفرنسي يستنهضونه للمطالبة بإعادة المحاكمة، و استطاعوا أن يجندوا شخصيات مرموقة من عالم الفكر و الأدب في فرنسا في ذلك الوقت، ك: إميل زولا، الذي كتب مقالة اشتهرت بعنوانها: " إني أتهم..." و الذي ساهم مع آخرين أمثال أناتول فرانس، و مارسيل بروست، و سبينيوس، و ليون بلوم، و لوسيان هير... إلخ، في إصدار بيان حمل توقيعهم و نشرته جريدة لورور الفرنسية... سنة 1898 بعنوان "بيان المثقفين".

إن ما يهمننا من هذه الحادثة الشهيرة ثلاث مسائل أساسية هي:

1-المسألة الأولى: هي إن الحادثة، و إن كانت حادثة فردية تعلق بشخص هو الضابط دريفوس، و لكن في مضمونها و جوهرها، أبعادها و مراميها اتخذت طابعا عاما. أي تحولت إلى رأي عام اشتغل المجتمع الفرنسي كله آنذاك.

2-المسألة الثانية: و هي أن هذه النخبة من المفكرين و الأدباء و الصحفيين استطاعت أن تتحول بفضل تدخلها و تبنيها لهذه القضية إلى فئة مثقفة (نخبة) دشت و لأول مرة مرجعية تاريخية لدور و مهام المثقف، و ضبط مفهومه وسط المجتمع الذي ينتمي إليه، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى إنتاج تقليد مفاده أن المثقف هو الذي تبنى قضية و يدافع عنها، أو مسألة عندما تأخذ أبعادها الاجتماعية ليقول فيها رأيه و يحدد حولها كلمة الفصل.

3-المسألة الثالثة: و هي أن القضية تمس مشكلة العدالة في فرنسا آنذاك، و مدى مصداقيتها، و بالتالي مسألة مستقبلها كضمان أساسي لحقوق الناس و المجتمع، و الحفاظ على أغلى ما يملكون و هي حريتهم.

"... فالمثقف بهذا المعنى "القوي" يتحدد وضعه لا بنوع علاقته بالفكر و ليس بيده، بل يتحدد وضعه بالدور الذي يقوم به في المجتمع كمشروع و مغرض و مبشر بمشروع، أو على الأقل كصاحب رأي و قضية".

المثقف: مهامه و قضاياها:

لم تكن شخصية دروفيس وحدها هي المسألة الوحيدة التي حددت مهمة و قضية المثقف في التاريخ الفرنسي أن تفتح أفقا جديدة للإنسانية جمعاء من حيث أن تكون هذه المهام صفة حميمية لتحديد معنى و دلالة المثقف أينما كان، و حيثما ارتحل.

و عليه، يمكننا و في هذا الاتجاه أن نحدد و نعين مهامها و قضاياها و أدوار يلعبها، بل يجب أن يقوم بها المثقف، خاصة إذا تعلق الأمر بمجتمعات العالم الثالث أو مجتمعات العالم العربي -الإسلامي.

ترى ماهي هذه المهام و تلك القضايا ؟

بداية لقد حدد أركون مفهوم المثقف فقال: " نقصد بالمثقف هنا ذلك الرجل الذي يتحلّى بروح مستقلة، محبة للاستكشاف و التحري، و ذات نزعة نقدية و احتجاجية تشتغل باسم حقوق الروح و الفكر فقط".

إن أركون وهو يعين هذه المهام و القضايا، فانه كان يفكر في المثقف الذي ينتمي إلى المجتمعات التقليدية، أو إلى المجتمعات العربية الإسلامية.

فأركون هو واحد من أبرز المفكرين المعاصرين الذين خصصوا كل مشاريعهم و أعمالهم الفكرية، العلمية و المعرفية، و في مستوى أكاديمي رفيع إلى هذه المجتمعات. لذلك فإن مهمة المثقف الرئيسية في تصوره هي ب "السياج الدغمائي المغلق كمفهوم و كتصور يرمز في حقيقة الأمر إلى دلالة ثلاث قضايا رئيسية هي بحاجة إلى نقد علمي معرّفي دقيق.

هذه القضايا هي :

-مشكلة الدين.

-مشكلة السياسة.

-مشكلة المرأة.

وفي هذا الصدد يقول : " أما نقد الدولة و الدين (...) و مكانة المرأة في المجتمع (...) كل ذلك لم يحظ بانتباه أو اهتمامهم. صحيح أننا قد نجد هذه المقالة أو تلك أو حتى هذا الكتاب أو ذاك يتحدثان عن " أزمة المثقفين " و لكن الأركان الثلاثة للسياج الدغمائي المغلق بقيت بمنأى عن أي تفحص نقدي جاد".

لماذا يعد - أركون - نقد الدين قضية جوهرية من قضايا المثقف الذي ينتمي إلى المجتمع التقليدي العربي الإسلامي - ؟
إن المسألة في غاية الأهمية ، ذلك أن ما يحدث الآن داخل هذه المجتمعات من صراعات اجتماعية و سياسية و ثقافية ... يعبر تعبيرا بالغاً على أهمية مقارنة ، و محاولة فهم هذه الظاهرة الدينية لما لها من تأثير مباشر على الفرد و المجتمع على حد سواء. و ننظر على سبيل المثال لا الحصر إلى ما أصبح الحال عليه داخل المدرسة، و الجامعة من هيمنة ملحوظة لسيطرة الخطاب الديني و الثقافة الدينية، و قدرة احتوائه على كل شيء.

فالطلبة و هم يتحدثون عن المعرفة و العلم والثقافة عموماً دائماً و في كل لحظة يتمرجعون إلى الخطاب الديني، و إلى مثقفي الإسلام السياسي، فكل فكرة أو مفهوم، أو معنى يجب أن يفهم أولاً و أخيراً... انطلاقاً من التصور الإيديولوجي الاسلامي للحياة، للكون، للمجتمع، للفرد، للعالم، للإنسان... أي كل معنى عاد في المجتمع خاضعاً و بصفة أخلاقية للأحكام القيمة الأخلاقية في إطار هيمنة الخطاب الإسلامية كإيديولوجيا سائدة. و بهذا المعنى هو على مستوى المجال الاجتماعي، و السياسي و الثقافي.

و فضلاً عن ذلك فان مشكلة الدين كخطاب إيديولوجي اسلامي تكمن فيما تكمن، عندما يطرح نفسه كفضاء و كثافة فريدين ووحيدين، كمرجعية ثابتة و قطعية أرثوذكسية، صالحة لكل زمان و مكان، و قادرة على كل التحديات المطروحة داخل المجتمع.

لقد " أسلم " خطاب الإسلام السياسي الواقع الاجتماعي و هو يرادف المجتمع، و الاقتصاد، و الثقافة، و السياسة، و حتى العلم " بالإسلامي ".

إن هذا المشهد و الحالة هكذا، هو الذي جعل أركون يعتبر أن مهمة المثقف الأولى بل الأساسية اليوم هي نقده و تصديده لسيطرة الخطاب الاسلامي على كل مناحي الحياة كما أسلفنا الذكر.

فالأمر يستدعي - و على عجل - مواجهة فاعلة في سبيل العمل على تغيير المجتمع نحو التقدم و الرقي و بلوغ سبيل الحادثة المنشودة. وحتى نقف على جدية المسألة و خطورتها في نفس الوقت فإن أركون و من خلال النص التالي يشير إلى ذلك.

" إن المكانة التي يمثلها الدين في المجتمعات الإسلامية و العربية المعاصرة هي من الهول و الضخامة إلى درجة انه يمكننا اعتبارها بمثابة المسألة الأولى و السياسية التي ينبغي على المثقف أن يهتم بها".

و أما بخصوص مشكلة السياسة و علاقتها بالسلطة القائمة والنظام السائد فان أركون يرى أن هذه المجتمعات و منذ استقلالها عن الكولونيالية الأوروبية، قد أهملت و بشكل ملفت للنظر المسائل الأساسية و الهامة فيما يتعلق و يخص العمل على تطور المجتمع عبر قيم الحادثة و التقدم. فلقد اعتمدت الايديولوجيا الشعبية القائمة على تقديس كل ما هو " واحد " و ذلك في تنظيم شؤون الحياة السياسية فالحزب واحد، و الفكر واحد، و العمل السياسي واحد...

فلقد استطاعت هذه الايديولوجيات أن تسيطر على كل مجالات الحالات، الاجتماعية منها و السياسية و الاقتصادية و الثقافية. و لما كان الامر كذلك فانه ما كان من الممكن أن تكون هناك أحزاب سياسية فاعلة، و مجتمع مدني ناشط يعمل على تنظيم الفئات الاجتماعية المختلفة، و برلمان تمثيلي مصلحته الأولى و الأخيرة الدفاع عن المصالح الحيوية و الأساسية للشعب، و النقابة أو النقابات قادرة على الحفاظ و الدفاع عن الحقوق المهنية و الاجتماعية لفئات العمال و الموظفين جميعا.

و يدل ذلك كله ازمة مست الجانب الاقتصادي، ولم تسمح له بالتنمية الحقيقية، و أزمة اجتماعية علمت على تفتيت القوى الاجتماعية، و أزمة سياسية تمثلت في عدم القدرة على بلورة و تحديد مشروع اجتماعي واضح المعالم، و أزمة ثقافية أفقدت المجتمع برمته القدرة على تجاوز محنة البحث عن الهوية الضائعة و وهم الرجوع إلى البحث عنها في مفهوم الأصالة و التاريخ الماضي. وأمام هذا المشهد القائم و في هذا الصدد، و ضمن الإطار المشار إليه ألفا، فان اركون يعبر عن هذه الإشكالية عندما قال: " و فيما عدا مسألة الدين هناك أيضا مسألة الدولة أو النظام السياسي، ثم مسألة تنظيم السلطات، و تنظيم المجتمع المدني، و الحريات الفردية(...) ثم مسألة العلمنة...".

و في الأخير يشير أركون إلى مشكلة الورأة كركن ثالث في تشكيل السياج الدغمائي المغلق. إن هذه المشكلة ليست أقل شأنا من القضيتين السابقتين، فهي ترتبط بهما لا محالة ارتباطا وثيقا غير قابل للانفصام. فالمرأة كمفهوم و ككيان و كإنسان لازالت في صراع مرير مع الخيال الاجتماعي المسيطر، و الثقافة التقليدية السائدة، و الوعي الأبوي الرجولي الغالب، اجتماعيا، و سياسيا، و عائليا، و دينيا... الخ فالمرأة في الخطاب السياسي لازالت في الدرجة الثانية إذا ما قورنت بالرجل. و لعل نظرة خاطفة على قانون الأسرة دليل على ذلك.

فهي لازالت في حاجة إلى محرم حيثما ذهبت و أينما ملت، و لا زالت شهادتها تساوي شهادة امرأتان مقابل شهادة رجل واحد، و لازال الرجل يحجب المرأة في مسألة الموارث في علم الفرائض، و الورأة لا تحجبه، و لازال الخطاب الديني يصور المرأة كلها " عورة" يجب أن تبقى حبيسة البيت منعا للفتنة، و لازالت الثقافة الاجتماعية التقليدية المشبعة بالايديولوجيا الاسلامية تعتبر أن المرأة دون الرجل، حتى و لو كانت أستاذة، قاضية، مديرة، أو وزيرة... ففي زعمهم الرجال قوامين على النساء و بصفة مطلقة و أبدية.

و لما كان الأمر على ما هو عليه، فان المثقف الحقيقي لا يسعه إلا أن يشمر على ساعديه و الانخراط كلية في عملية تشخيص الأزمة، و البحث من أجل إيجاد حل لها. " فالمثقف العربي أو المسلم لا يمكن أن يكون مجرد بحاث أكاديمي للتاريخ العنيف و الملتهب الذي يزخر في المجتمع الذي ينتمى إليه. (...) ذلك أن هناك مهام محسوسة و عاجلة و محددة بدقة مطروحة على مجتمعه. و هي تتطلب منه التشخيص و الحل."

في البحث عن المثقف الجزائري:

إن الحديث عن المثقف في الجزائر يدفعنا لا محالة إلى الكلام عن علاقة هذا المثقف بالجامعة، على اعتبار أنها الأساسية في عملية خلق المثقف النقدي الذي يجب أن يقوم بتلك المهام و تلك القضايا المشار إليها سابقا أو غيرها من القضايا التي تصب في مجراها

محتواها. لكن الجامعة في الجزائر تعاني مشكلة " الديمقراطية " بالمعنى السلبي للكلمة، القائمة على التحاق أعداد هائلة من الطلبة بها، الأمر الذي جعل الجامعة اليوم تعاني أكبر إشكالية هي إشكالية الكم. " فالتطور الكمي الكبير الذي عرفته المنظومة التعليمية أدى إلى ابتذال منتوجها و هي الشهادات الجامعية و بالتالي حاملها من خريجي الجامعات".

إن علي الكنز هنا يعتبر أن الجامعة قد فقدت دورها و أصبحت شهادتها مبتذلة غير معترف بها، ذلك لأن الطلبة تكاثر عددهم الكمي عاى حساب مستواهم النوعي.

و في اعتقادي فان هذه المسألة يعود سببها إلى صاحب القرار السياسي، و صاحب السلطة السياسية و طبيعة النظام القائم. إن صاحب السلطة و النظام القائم، و منذ الاستقلال، لم يكن يرغب- وهذا في غير مصلحته طبعاً- في خلق أو إنتاج مثقفين نقديين و فاعلين و مؤثرين طريق نواة الجامعة كفضاء علمي و ثقافي، يمكن أن يكون قادرا في يوم من الأيام على إنتاج هذا النوع من المثقفين.*

فالنظام القائم- و على العكس من ذلك - قد حول الجامعة إلى مجرد ثانوية كبيرة، و ذلك عبر قوانين تسييرها، و فلسفة منظومتها التعليمية، مهمتها الأساسية تجمع عدد هائل من الطلبة داخل اختصاصات كثيرة و متنوعة، دون فاعلية علمية و معرفية و ثقافية.

أما الأساتذة فهم مجرد موظفين عاجزين عن تكوين ثقافة نقدية من شأنها أن تميزهم كفئة اجتماعية فاعلية و مؤثرة في المجتمع و النظام القائم على حد سواء.

هؤلاء الأساتذة كفئة اجتماعية، هي فاقدة لقدرة على توظيف سلطتها المعرفية، إذا كانت تملك هذه السلطة. هذا الوضع الشاذ هو الذي أدى ببعض الأساتذة الجامعيين- و منذ مدة طويلة- إلى اعتبارها أن الجزائر لم تتمكن بعد و الحالة هكذا من إنتاج مثقفين أو أنتليجانسيا فاعلة و قادرة على أن تلعب دورها المنوط بها اجتماعية يجب أن تكون مميزة تحمل أفكارا بها تستطيع أن تدفع بالمجتمع الجزائري إلى الارتقاء نحو التقدم و التطور.

و من أمثال هؤلاء الأساتذة يمكن الحديث هنا في هذا المقام عن عبد القادر جغلول، و علي الكنز. فبعد القادر جغلول يفرق و يميز بين مجرد مجموعة من المثقفين، حتى و لو كانت تتكون من الأساتذة و السياسيين و الاقتصاديين، و الاجتماعيين و الحقوقيين... الخ، و مجموعة أخرى يسميها هو بالأنتليجانسيا كشرحية اجتماعية مميزة و فاعلية في المجتمع، و مستقلة عن السلطة، بل بالعكس هي ناقدة و معارضة لها.

لكنه يرى أن ليس هناك أنتليجانسيا في الجزائر، و لا يوجد إلا مجموعة من المثقفين متناثرين هنا و هناك بشكل فردي ، لم يتمكنون من تكوين فئة اجتماعية يحكمها رباط فكري و ثقافي منسجم باعتبارها أنتليجانسيا. و في هذا المسعى ذاته يقول:

"... لا توجد أنتليجانسيا، أي مجموعة اجتماعية حقيقية، لها وظيفة إنتاج رؤية نقدية أو دراسية المجتمع و الاستماع إلى حركاته، لوضع و بناء مفاهيم و مصطلحات تفسر التغيرات الواقعية و تضع الطموحات الحقيقية التي تعمل فيه".

أما علي الكنز فهو يرى أن دور المثقف الانتليجانسي يمكن في قدرته على إنتاج افكار و خطابات و ثقافة كلها قادرة على بلورة معرفية فاعلة و مؤثرة في التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري. و ما لم تكن هذه الفئة من المثقفين بهذا المعنى و هذه الدلالة، فإنها تبقى عميقة و عديمة الفائدة في عملية التغير الاجتماعي الذي يطمح له كل مجتمع لازال تحت وطأت عوامل اجتماعية و اقتصادية و سياسية و ثقافية ضاغطة و معيقة له في سبيل تقدمه و تطوره نحو مستقبل أفضل.

و في هذا الصدد يقول:

" المثقفين الذين يعيشون في وسط مغلق لا يكونون انتليجانسيا و ذلك مهما كان ثراء انتاجهم نفس الشيء بالنسبة لجماهير المتخرجين و أصحاب الشهادات الجامعية الذين لا يكونون مثقفين و من باب أولى لا يكونون انتليجانسيا، إذا لم تفعل المعرفة المتراكمة فعلها في النظام الدلالي الرمزي للمجتمع".

و في الأخير لابد من الإشارة إلى أن المثقف الحقيقي هو الذي يجب أن يعول عليه في عملية التغيير و التحول الاجتماعيين. هو المثقف الذي يمتلك القدرة على عملية الاندماج، و بصفة كلية في الواقع الاجتماعي بمعرفته و علمه و ثقافته، بغية الوصول إلى فهم المجتمع و امتلاكه كموضوع بحث

و دراسة علمية، و من تم إنشاء العمل على تقدمه و تطوره و تغييره بالتالي عبر العملية الديناميكية و الجدلية التاريخية بين الانتليجانسيا و المجتمع.

"فما الانتليجانسيا إلا مجموعة تحويل تتوحد في واجهة مجموعتين هما المثقفين و المجتمع المدني بتحول الأفكار المنتجة من قبل الفئة الأولى إلى دلالات نشيطة و فعالة داخل الثانية، أي تحويل المعرفة إلى ممارسة".

خلاصة عامة:

إن العمل الذي قمنا بتقدمه، هو عمل فرضته الضرورة العلمية و المنهجية المرتبطة بطبيعة المشروع.

(الايديولوجي و المعرفي في الخطاب السياسي الجزائري لدى النخبة المثقفة)

فهو بمثابة عمل تمهيدي تأسيسي لمعرفة المسألة الوجودية لواقع النخبة المثقفة و علاقتها بالمجتمع الجزائري.

و بدون ذلك فإننا لو نكن لنستطيع تحديد العلاقة بين مفهوم النخبة و علاقتها بالخطاب السياسي في الجزائر.

و هو ما جعلنا نتوصل إلى النتائج الأساسية التالية:

1-محاولة كشف مفهوم النخبة أولا في التصور النظري التأسيسي و تحديد طبيعتها.

2-محاولة اعتمدت ضبط المثقف بعلاقته الاجتماعية و الثقافية داخل المجتمعات التقليدية، و ربط هذه العلاقة بطبيعة المهام و القضايا التي يجب أن تناط به راهنا.

3-محاولة الوقوف على إشكالية البحث عن المثقف الجزائري ووجوده الضروري و التاريخي.

و هذا لا يتأتى إلا إذا ارتبط بشروط أساسية فاعلة تم ذكرها في صلب هذا العمل.

الهوامش

(1) ت. بوتومور. النخبة و المجتمع. ترجمة جورج جحا. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. الطبعة الأولى 1972. ص 05.

(2) نفس المرجع السابق. ص 06.

(3) Giovanni Busino. Elite Et Elitismes. Appuoches Casbah. Edditions Alger.

1998. P14.

Ibid.p15. (4)

Ibid. p12.(5)

(6) بوتومور. النخبة و المجتمع. مرجع سابق ذكره. ص 18.

(7) نفس المرجع السابق. ص 19.

(8) محمد عابد الجباري. المثقفين في الحضارة العربية. محنة ابن حنبل و نكبة ابن رشد. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة

الثانية. 2000. ص 23.

(9) نفس المرجع السابق. ص 24.

(10) محمد أركون. الفكر الإسلامي (نقد و اجتهاد). ترجمة و تعليق هاشم صالح. لافوميك. المؤسسة الوطنية للكتاب. 1993. ص 95.

(11) نفس المرجع المذكور. ص 15.

(12) نفس المرجع المذكور. ص 16.

(13) نفس المرجع المذكور. ص 18.

(14) نفس المرجع المذكور. ص 25.

(15) علي الكنز. حول الأزمة. دار بوشان. 1990. ص 18.

* لقد كان في طبيعة أحداث ماي 1968 الفرنسية أساتذة و مثقفون كبار أمثال جون بول سارتر.

(16) عمار بلحسن. انتليجانسيا أم مثقفون في الجزائر. دار الحداثة. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1986. ص 62.

(17) مرجع سابق ذكره. ص 14-15.

(18) مرجع سابق ذكره. ص 17.

المراجع

1) باللغة العربية:

- بوتومور-ن. النخبة و المجتمع. ترجمة جورج حجا. المؤسسة العربية للدراسات و النشر. الطبعة الأولى. 1972. بيروت- لبنان.

- عابد الجابري محمد. المثقفين في الحضارة العربية. منحة ابن حنبل و نكبة ابن رشد. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. 2000. بيروت- لبنان.

- اركون محمد. الفكر الإسلامي (نقد و اجتهاد). ترجمة و تعليق: صالح هاشم. لافوميك. المؤسسة الوطنية للكتاب. 1993. الجزائر.

- الكنز علي. حول الأزمة. دار بوشان. 1990. الجزائر.

- بلحسن عمار. انتليجانسيا أم مثقفون في الجزائر. دار الحداثة. الطبعة الأولى. 1986. بيروت- لبنان.

2) باللغة الفرنسية:

-Busino Giovanni. Elites Et Elitismes.

Approches. Casbah . Editions . 1998 Alger.